



جسور

مجلة التربية والثقافة والبحث العلمي



ملف العدد:

مؤسسات التعليم العالي الكليات والمعاهد العليا
ومراكز التكوين والبحث العلمي أية علاقة ؟

MATTED BRONZE

يصدرها المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس - الفرع الإقليمي بصفرو

العدد الرابع 1439 هـ / 2017 م

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي
والبحث العلمي
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس
فرع صفرو



جسور

مجلة التربية والثقافة والبحث العلمي

العدد 4 - السنة الرابعة

مؤسسات التعليم العالي
الكليات والمعاهد العليا ومراكز التكوين والبحث العلمي
أية علاقة؟

لجنة التحرير

د. أحمد الصمدي
د. محمد وهابي
د. جواد الهلالي
د. نادية النقيبي

مدير النشر

محمد حيلمة

رئيس التحرير

د. الحسن الغرايب

سكرتيرا التحرير

د. محمد البقصي - د. الحسن الطاهري

2017

- المؤلف: مؤسسات التعليم العالي الكليات والمعاهد العليا ومراكز التكوين والبحث العلمي أية علاقة؟
- الطبعة الأولى: نونبر 2017.

- المصدر: أشغال الدورة الرابعة للمنتدى الوطني السنوي للتربية والتكوين بصفرو، سنة 2017.

- الناشر: المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس، فرع صفرو.

- المطبعة: الشركة العامة للتجهيز والطبع فاس الهاتف : 05.35.94.35.10

- تصفيف النص وإعداده للطباعة: ذ. الحسن الغرايب.

- تهييء الغلاف: ذ. الحسن الغرايب.

- المراجعة اللغوية: ذ. محمد البقصي - ذ. الحسن الغرايب

- المراجعة التقنية للعدد: ذ. ياسين اليحياوي

- تعبر المقالات عن آراء أصحابها.

- لا ترد المقالات سواء نشرت أم لم تنشر.

- يخضع ترتيب المواد لأولويات منهجية لا غير.

- رقم الإيداع: 2015PE0121

- رد م د: 2458-7230

جميع الحقوق محفوظة للناشر

صورة الغلاف: لوحة للفنان: MATTÉO BRONDY (1866-1954)

اللجنة العلمية للعدد

الدكتور ليلر بلحاج

أستاذة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، مديرة مركز اللغات، عضو مختبر اللغات والمجتمع.

الدكتور عبد الكريم مدون

أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر أكادير، رئيس مختبر البحث في مجتمعات سوس، الواحات والصحراء

الدكتور صلاح الدين عريف

أستاذ باحث بالمعهد الجامعي للتكنولوجيا، جامعة Evry، فرنسا

عضو مختبر Litec upec

الدكتور مناء غواتي

أستاذة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، رئيسة مختبر الديدكتيك، الأدب، اللغة، الفنون وتقنيات المعلومات والتواصل في التعليم.

الدكتور عبد الرحمن العلوي السماعيل

أستاذ باحث بالمدرسة العليا للتكنولوجيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، عضو مختبر

الدكتور محمد البقصر

أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس رئيس مختبر البحث في المعارف التربوية ومعاليم الحضارة الإنسانية

الدكتور الحسن الكاهري

أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس رئيس فريق البحث في ديداكتيك اللغات وتقنيات التدريس والتواصل

الدكتور الحسن الغرابي

أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس رئيس فريق البحث في ديداكتيك العلوم وتاريخها

الدكتور محمد العمراني

أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس رئيس فريق البحث في التاريخ والمجال والقانون

الدكتور عيلال بلال

باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس فرع صفرو.

الدكتور عبد الرزاق هيري

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

رئيس مختبر البحث CERAPE

المحتويات

الصفحة	المواضيع
II-I	- المحتويات
1	- تصدير - د. محمد خيلمة، مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفاس
3	- تقديم - الحسن الطاهري، أستاذ باحث ومدير مساعد بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس - مكناس، فرع صفرو.
	ملف العدد:
	مؤسسات التعليم العالي الكليات والمعاهد العليا ومراكز التكوين والبحث العلمي أية علاقة؟
	الورقة التأطيرية للدورة
19	- التعليم العالي والتكوين في المجال التربوي الوضع الراهن والتغيير المنشود - محمد البقصي، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس فرع صفرو.
39	- الجامعات ومؤسسات التكوين: القبضة النظامية - الحسن الغرايب، باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس فرع صفرو.
49	- الجامعة المغربية بين طموح الإصلاح وحاجيات الواقع - عبد الكريم مدون، أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر أكادير
57	- مختبرات البحث في الجامعات ومراكز التكوين وإمكانات الشراكة الفعالة - أحمد الصمدي، أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس، فرع صفرو.
65	- مناهج الإعلاميات والرياضيات بين الثانوي التأهيلي والتعليم العالي: أية علاقة؟ - فؤاد أيوب - محمد الشرقي، باحثان بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة.
79	- تأهيل مدرسي التاريخ والجغرافيا بالمراكز الجهوية وإشكالية اللاتناغم بين التعليم الجامعي والتكوين المهني - عبد الرحيم فراخ - محمد موساوي. م. عمر صوصي علوي، أستاذة باحثون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس المقر المركزي فاس.
95	- التكوين الجامعي والتأهيل داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين: أي دور للنهوض بمهمة التدريس بالمغرب؟ - فاطمة الزهراء أجريش، أستاذة باحثة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الرباط القنيطرة
105	- مجزوءات المسالك التربوية الجامعية وغير الجامعية: الواقع والآفاق - رشيدة الزاوي، باحثة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع القنيطرة
117	- المدارس العليا للأساتذة من مؤسسات مهنية إلى مؤسسات جامعية للبحث والتكوين: حالة المدرسة العليا للأساتذة بالرباط - عبد النور صديق - عبد العزيز باحو، أستاذان باحثان بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس بالرباط
135	- المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين: أية علاقة؟ - عزيز مفتاح، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس
157	- التكوين والتأهيل في التاريخ والجغرافيا بالمسالك الجامعية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. أية اختلالات؟ - العناوي المصطفى - الخلافي عبد اللطيف - يونس عبد الحميد، أستاذة باحثون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجديدة

إضاءات: قضايا في التاريخ والفكر	
183	- بعض نماذج من محنة ومعاناة أهل الأندلس خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي: ملاحظات واستنتاجات - محمد العمراني، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس
201	- أزمة القرن السادس عشر ببلاد المغرب وأثرها على استراتيجيات إحياء الأرض الموات: مقارنة من خلال نوازل أحمد الونشريسي وعيسى العلمي - ياسين اليحياوي، باحث متخصص في تاريخ الأديان والإسلاميات
221	- جوانب من تاريخ الجيش الريفي خلال العصر العلوي الأول: دراسة إشكالية التأسيس - مراد التعريبي، أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة.
233	- خيار الحكم الذاتي على ضوء الجبهة المتقدمة وقوانينها التنظيمية - عبد الكريم خلام، أستاذ التعليم العالي مساعد المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين مراكش

القسم الفرنسي	
ARTICLES	
Coordination et partenariat en didactique des sciences entre les établissements d'enseignement supérieur. Réalité et Défis -Dr. Abdeslam El Akkad Driss Ouafi	10
Les structures de recherche universitaire au Maroc : Réalité, mécanismes de fonctionnement et contraintes de financement -Dr. Abderrazak EL HIRI	22
VARIA	
La contribution de la marque à indication géographique à l'attractivité territoriale : La labélisation dans le secteur de l'artisanat au Maroc -Dr. Abderrahman ALAOUI ISMAILI	38
L'enseignement du français dans les sections internationales : des apports des TEC à l'enseignement des SVT -Pr. Mohammed CHAOUQI	60

ملف العدد

مؤسسات التعليم العالي
الكليات والمعاهد العليا ومراكز التكوين والبحث العلمي
أية علاقة؟

المدارس العليا للأساتذة من مؤسسات مهنية إلى مؤسسات جامعية للبحث والتكوين: حالة المدرسة العليا للأساتذة بالرباط

عبد النور صديق، عبد العزيز باحو¹

سنحاول في هذه المداخلة رصد وتشخيص تجربة المدرسة العليا للأساتذة بالرباط، اعتماداً على المنهج التوثيقي والمنهج التاريخي التحليلي. وعبر استغلال الوثائق المتوفرة من نصوص قانونية ودلائل وبرامج التكوين خاصة بالمؤسسة، والتي صدرت في سنوات مختلفة، إضافة إلى إجراء مسح ميداني خاص بالأطر التربوية والطلبة، ناهيك عن إجراء مقابلات مع الفاعلين بالقطاع داخل المؤسسة وخارجها.

الكلمات المفتاحية: المدارس العليا للأساتذة، مؤسسات مهنية، التكوين، البحث التربوي، المنظومة التربوية.

Evolution des Ecoles Normales Supérieures: des institutions professionnelles aux établissements de la recherche et de la formation. Cas de l'Ecole Normale Supérieure de Rabat (ENS –Rabat)

Dans cette intervention nous essayerons de faire un diagnostic relatif à l'expérience de l'Ecole Normale Supérieure de Rabat «ENS – Rabat». Ce diagnostic adoptera une approche historique et analytique par l'exploitation des documents disponibles à partir des textes juridiques et des programmes de formation dans cet établissement. Sans oublier de faire des enquêtes et des entretiens avec les acteurs au sein de l'ENS. Notre objectif est la mise en évidence l'évolution des attributions allouées à cet établissement dans les domaines administratif, la formation scientifique, l'encadrement pédagogique et la recherche scientifique.

Mots clés : les Ecoles Normales Supérieures, des institutions professionnelles, formation la recherche pédagogique, système de l'éducation.

¹ -أستاذان باحثان بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس بالرباط

مقدمة

تعتبر المدرسة العليا للأساتذة بالرباط التي تم تأسيسها سنة 1978 من المؤسسات التربوية التي ساهمت على مر تاريخها في تكوين الآلاف من أساتذة المدارس الثانوية في التخصصات المعرفية التالية: الرياضيات، الفيزياء والكيمياء، علوم الحياة والأرض، الإعلاميات، التاريخ والجغرافيا، اللغة الألمانية، اللغة الفرنسية، اللغة الإيطالية، اللغة العربية، بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي التربوي، استجابة لحاجات التربية الوطنية. غير أن هذه المدرسة استدخلت في أزمة حادة ابتداء من سنة 1998 بسبب عدم وجود رؤية واضحة واستراتيجية للتكوين، وتعمقت هذه الأزمة بعد إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2011، وتكليفها بمهمة تكوين أساتذة السلك الثانوي التأهيلي، وتحضير سلك التبريز.

وأمام هذه الوضعية المتأزمة، وبعد مجاز عسير تم إلحاق هذه المؤسسة بجامعة محمد الخامس، كما تنص على ذلك إحدى مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتحولت إلى مؤسسة جامعية في إطار النظام الثلاثي LMD "إجازة - ماستر- دكتوراه". وهو ما فتح أمامها آفاقا جديدة أرحب، حيث أضحت تهتم بالتكوين الأساس العلمي والبيداغوجي للطلبة قصد إعدادهم لولوج سوق الشغل في قطاع التربية والتكوين. هذا بالإضافة إلى فتح مجال البحث العلمي أمامها باستحداث سلكي الماستر والدكتوراه فيها ما بين 2012 و2016.

1- الإطار المنهجي

1-1 الإشكالية

شكل إحداث المدارس العليا للأساتذة في أواخر السبعينات، قفزة نوعية في ميدان إصلاح التعليم بالمغرب، بحيث زودت هذه المؤسسات المنظومة التربوية بعدة أفواج من الأطر التربوية استجابة للحاجيات الوطنية من الأطر التربوية في إطار السياسة التربوية الهادفة إلى مغربة أطر السلك الثاني، كما عملت هذه المؤسسات على القيام بمهام البحث العلمي التربوي. غير أن هذه المدرسة استدخلت في أزمة حادة ابتداء من تسعينيات القرن الماضي بسبب ضعف المناصب المالية المخصصة لتكوين أساتذة السلك الثانوي التأهيلي، ولجوء الدولة إلى آلية التوظيف المباشر لحملة الشهادات العليا للتدريس بهذا السلك، وتقليص مهامها بحصرها في التكوين الأساس وبحرماتها من بنيات البحث العلمي، وتعمقت هذه الأزمة بعد إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2011 التي حلت محل هذه المدارس في القيام بمهام تكوين الأطر التربوية والمبرزين.

ولأجل تجاوز هذا الإخفاق تم إصدار القانون رقم 47-08 الذي بموجبه تم إلحاق المدارس العليا بالجامعات، وهذا ما أعطى للمدارس نفسا جديدا حيث أصبحت المدرسة بالإضافة إلى دور التكوين تحتضن مجموعات البحث في إطار الشعب المعتمدة، وذلك لأجل ربط التكوين بالبحث العلمي بكافة المجالات وخاصة علوم التربية، كما أصبحت للمدارس العليا علاقات متشعبة تربطها بقطاعات أخرى، عبر تكوين كفاءات يستفيد منها القطاع الخاص بشقيه المقاولة وقطاع التعليم الخاص.

غير أن الكثير من المتابعين يؤكدون على أن المدارس العليا للأساتذة، ومنها المدرسة العليا بالرباط، تعيش اليوم وضعية غامضة منذ إلحاقها بالجامعة، إذ أصبحت مجرد مؤسسة تحتضن تكوينات علمية شبيهة بتلك الموجودة بكلية العلوم والآداب وعلوم التربية، لا تعكس هويتها وتاريخها في تكوين الأطر. ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ألا تفرض هذه الوضعية الحاجة إلى تفعيل الشراكة بين قطاع التعليم المدرسي وقطاع التعليم العالي، قصد الاستمرار في الاستفادة من خبرة هذه المدارس في تكوين المدرسين؟

1-2 الأسئلة الإشكالية:

- ✓ لماذا لم تتم المحافظة على مهمة تكوين أساتذة السلك الثانوي والمبرزين بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة بالرغم من الخبرة الطويلة التي تمتلكها في هذا الشأن.
- ✓ هل تتلاءم الوضعية الجديدة لهذه المدارس بعد إلحاقها بالجامعات مع هويتها التاريخية، والتي تتجلى في تزويد المنظومة التربوية المغربية بالأطر التربوية. وإلى أي حد ستستفيد من هذا الإدماج في القيام بمهام البحث العلمي خاصة في ظل الخصائص التي تعاني منها هذه المؤسسات على مستوى الموارد البشرية والمادية؟
- ✓ وما هو مصير المدارس العليا للأساتذة، وكذا المؤسسات المشابهة في ظل لجوء الدولة إلى التوظيف المباشر في إطار التعاقد؟
- 3-1 فرضيات الدراسة:
- ✓ ساهمت المدارس العليا للأساتذة عبر تاريخها الممتد على حوالي 40 سنة في تكوين وتأهيل آلاف الأطر التربوية بالسلك الثانوي التأهيلي، كما راكمت خبرات لا بأس بها في مجال تطوير البحث العلمي التربوي؛
- ✓ يشكل إلغاء دور المدارس العليا للأساتذة في مجال تكوين أساتذة السلك الثانوي التأهيلي، وإسناد هذه المهمة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ضربا في هوية هذه المدارس، وتخليها عن تجاربها الطويلة في هذا المضمار؛

✓ يعتبر إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعة خطوة مهمة في اتجاه فتح آفاقا أرحب أمام هذه المؤسسات، للانخراط في مجال البحث العلمي باستحداث سلكي الماستر والدكتوراه.
1-4 المنهجية الموظفة في الدراسة

✓ لمعالجة الإشكاليات التي يطرحها هذا الموضوع، تم الجمع بين منهجين متكاملين، وهما:
- المنهج التوثيقي: يتمثل في الاستعانة بمجموعة من الوثائق المتوفرة من نصوص قانونية ودلائل، بالإضافة إلى برامج التكوين الخاصة بالمؤسسة والتي صدرت في سنوات مختلفة؛

- المنهج التاريخي التحليلي: ويتعلق الأمر باقتفاء أثر التحولات التي طرأت على النصوص المنظمة لمهام المدارس العليا للأساتذة، وكذا مختلف البرامج التكوينية التي تم اعتمادها داخل هذه المؤسسات، مع تحليل مختلف وجهات النظر المتعلقة بالوضعية السابقة والحالية لهذه المدارس.

1-5 أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه المقالة إلى تتبع المسار التاريخي لتطور المدارس العليا للأساتذة، وإبراز دورها المهم في تطوير المنظومة التربوية المغربية، إبراز وضعيتها الراهنة، مع الحرص على رفع اللبس الحاصل لدى كثير من المهتمين بين مهام هذه المؤسسات ومهام المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وهو الخلط الذي لا نجدة فقط عند التلاميذ والطلبة بل نلمس في الكثير من الأحيان لدى أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير الجامعية.

أولاً: المدرسة العليا للأساتذة بالرباط كمؤسسة مهنية

1- السياق العام لإحداث المدرسة العليا للأساتذة بالرباط

أنشئت المدارس العليا للأساتذة بهدف الاستجابة للحاجيات الوطنية من الأطر التربوية في إطار السياسة التعليمية الهادفة إلى مغربة أطر السلك الثانوي، خاصة بعد مغادرة المدرسين الأجانب المغرب الذين شكلوا غالبية الأطر التربوية بهذا الطور التعليمي بعد الاستقلال، وبالفعل ساهمت هذه المؤسسات في تزويد مختلف الثانويات المنتشرة على الصعيد الوطني بأفواج متتالية من خيرة الأطر التربوية ذات التكوين الجيد والرصين، وخاصة أساتذة المواد العلمية في البداية، نظرا لقلّة خريجي كلية العلوم حينئذ، ولعدم توجيههم لمهنة التعليم.

عبد النور صديق وعبد العزيز باحو

جدول رقم 1: مقرات المدارس العليا للأساتذة وسنوات إحداثها وطاقتها الاستيعابية¹

مقر المدرسة	سنة الأحداث	الطاقة الاستيعابية عند الإحداث
الرباط - التقدم	1978	1200
الرباط - المعامد	1980	520
فاس	1978	1600
الدار البيضاء	1983	800
مراكش	1979	800
مكناس	1983	280
المحمدية	1983	500
تطوان - مارتيل	1987	700
المجموع		6400

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه المؤسسات نظير المدرسة العليا للأساتذة بالرباط في تكوين العديد من الأساتذة المبرزين والأطر التربوية المكلفة بالتدريس في مراكز التكوين العليا وبعض الكليات المشهود لهم بالكفاءة العلمية والتربوية، كما عملت هذه المدرسة على المشاركة في التكوين المستمر للعديد من الأساتذة والمفتشين التربويين، ناهيك عن المشاركة في تطوير البحث العلمي التربوي.

¹ - المملكة المغربية، مجلس النواب (2009): تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول مشروع القانون رقم 47-08 ي تعلق بنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعة، ص 9.

ثانيا: تطور مهام واختصاصات المدرسة العليا للأساتذة بالرباط

أ- الفترة ما بين 1978-1989

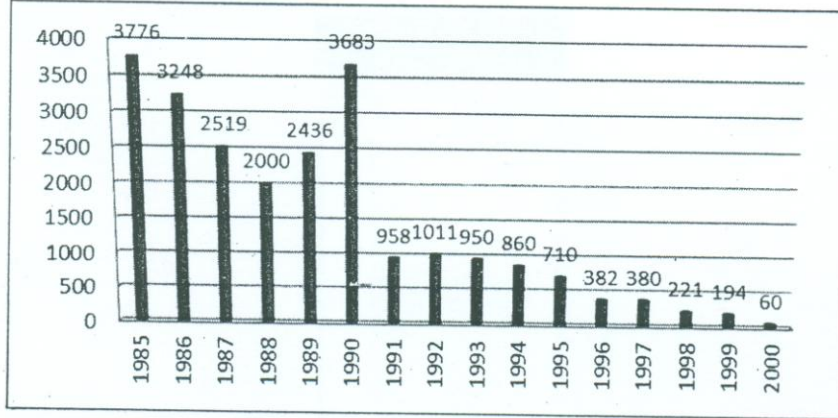
أنشئت المدرسة العليا للأساتذة بالرباط على غرار مثيلاتها في عدة مدن مغربية بموجب المرسوم الوزاري رقم 2-78-459 بتاريخ 28 شتنبر 1978 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3440 بتاريخ 04 أكتوبر 1978. وتتبع هذه المؤسسة حسب هذا المرسوم للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الثانوي، وتتحدد مهام هذه المدارس حسب الفصل الثاني من نفس المرسوم فيما يلي: "المدرسة العليا للأساتذة مؤسسة لتكوين الأطر العليا، تهدف إلى تكوين واستكمال خبرة أساتذة السلك الثاني بالتعليم الثانوي. كما تقوم بتحضير وتسليم شهادة المدرسة العليا للأساتذة، ويمكن أن يعهد إليها بإجراء دراسات في ميدان البحث التربوي". وبناء على مقتضيات هذا المرسوم شرعت هذه المؤسسات وعلى رأسها المدرسة العليا للأساتذة بالرباط في اعتماد مجموعة من الأسلاك التكوينية بهدف تزويد المؤسسات التربوية الثانوية بالأطر التعليمية.

السلك العام: تم إحداث هذا السلك بالمدرسة بالرباط منذ 1978، وتستغرق مدة التكوين به أربع سنوات. ويفتح هذا التكوين بناء على الشهادات في وجه المترشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا، على ألا يتجاوز سنهم 30 سنة، ويمكن أن يقبل في السنة الثالثة من هذا السلك - بناء على الشهادات وبعد دراسة الملف - المترشحون حملة شهادة جامعية للدراسات الأدبية أو العلمية، إضافة إلى أساتذة السلك الأول بالتعليم الثانوي البكالون الرتبة الثانية على الأقل من درجتهم¹.

ويتلقى الطلبة الأساتذة خلال دراستهم بهذه المؤسسات تكوينا عاما، مع الاهتمام بمادة تخصصهم، وتكويننا تكميليا يركز على اللغة الوطنية، والثقافة الإسلامية، وإحدى اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى تكوين تربوي يشمل الجانب النظري والتطبيقي². يتوج هذا التكوين بحصول المتدرب على شهادة المدرسة العليا للأساتذة، هذه الشهادة تعادل شهادة الإجازة المسلمة من مختلف الجامعات المغربية.

¹ مرسوم رقم الوزاري رقم 2-78-459 بتاريخ 28 شتنبر 1978 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3440 بتاريخ 04 أكتوبر 1978.

² المرسوم الوزاري رقم 2-78-459 بتاريخ 28 شتنبر 1978، الفصل 21.



المبيان رقم 1: تطور أعداد خريجي المدارس العليا للأساتذة (السلك العام) ما بين 1985-2000

وهكذا استطاعت المدارس العليا للأساتذة منذ إنشائها، تزويد المؤسسات الثانوية بعدة أطر مؤهلة للممارسة مهنة التدريس، بحيث بلغ بمعد الأطر التعليمية المتخرجة من هذه المدارس ما يقارب 23134 أستاذا وأستاذة في مختلف الشعب والتخصصات العلمية والأدبية والتقنية ما بين سنتي 1985 و2000، كان نصيب المدرسة العليا للأساتذة بالرباط 4986، بنسبة 21%.

كما ساهمت المدرسة العليا للأساتذة بالرباط في تكوين أستاذة أجانب، بحيث يشير الفصل 20 من المرسوم المحدث لهذه المؤسسة لهذه المؤسسات "يمكن قبول المترشحين الأجانب في المدارس العليا للأساتذة طبقا لنفس شروط السن والشهادات المطلوبة من المترشحين المغاربة، ويجب تقديم ترشيحاتهم من لدن حكوماتهم وقبولها من لدن الحكومة المغربية"، ويتقاضون منحة دراسية¹.

ب- الفترة ما بين 1989-1998

لمواكبة التطورات التي حدثت في مجال التربية والتعليم في ذلك الوقت تم تعديل القانون المنظم للمدرسة العليا للأساتذة بالمرسوم رقم 293-88-2 الصادر في 5 غشت 1989 بالجريدة الرسمية، عدد 4020، بتاريخ 15/11/1989. ولجعل التعليم أكثر جودة وفعالية تم توقيع اتفاقية مع الهيئة الفرنسية المسؤولة عن التعليم الثانوي تم بموجبها إحداث سلك للتبريز في المغرب في 31 مارس 1984، حيث ستشهد هذه المؤسسة خلال السنة الدراسية 1985-1986 فتح سلك التبريز يشمل التخصصات التالية: الرياضيات والعلوم الفيزيائية.

¹ - المرسوم الوزاري رقم 459-78-2 بتاريخ 28 شتنبر 1978

كما تم إحداث السلك الثالث مدة الدراسة به 3 سنوات لتبرئ شهادة الأهلية للتدريس بمؤسسات تكوين الأطر التعليمية وتنظيم دورات للتكوين المستمر، وإحداث سلك لتكوين المكونين بمؤسسات تكوين الأطر التعليمية في ديدكتيك الرياضيات، كما عهد إليها إجراء دراسات وتنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة أساتذة الثانوي. وإضافة إلى التكوين الأساسي المذكور، للمدرسة العليا مهام أخرى في ميادين البحث والتكوين المستمر لأطر التربية والتكوين:

✓ تكلف بتطوير البحث المتعلق بالمجالات التربوية من خلال إجراء دراسات ميدانية (بحث علمي، تربوي وتقني)؛

✓ تنظيم دراسات وحلقات تداريب وندوات إعادة التكوين لفائدة أطر التعليم الثانوي أساتذة مراكز ومؤسسات التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية.

وفق هذه التغيرات، فقد أصبحت المدرسة العليا للأساتذة تقوم بتحضير وتسليم شهادة السلك الأول، وشهادة السلك الثاني، وشهادة السلك الثالث للمدارس العليا للأساتذة. كما تقوم بتحضير وتسليم شهادة الأهلية للتدريس بمؤسسات تكوين الأطر التعليمية، وشهادة الأهلية للتعليم الثانوي وبالتحضير لمباراة التبريز للتعليم الثانوي¹.

كما تتكلف المدارس العليا للأساتذة بتطوير البحث فيما يتعلق بالمواد التربوية، وعهد إليها في هذا المجال بإجراء دراسات في ميدان البحث العلمي والتربوي، كما عهد لها كذلك بتنظيم دراسات وحلقات إعادة التكوين لصالح رجال التعليم الثانوي، وأساتذة مراكز ومؤسسات التكوين التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الثانوي².

السلك الأول: يقبل في السنة الأولى من السلك الأول المترشحون الحاصلون على شهادة البكالوريا، البالغين على الأكثر خمسة وعشرون سنة³. ويتلقى الطلبة الأساتذة خلال دراستهم بالسلك الأول للمدارس العليا للأساتذة تكويناً عاماً، مع الاهتمام بمادة التخصص، بالإضافة إلى تكوين تكميلي، يشمل اللغة الوطنية والثقافة الإسلامية.

السلك الثاني: يفتح السلك الثاني في وجه الطلبة الناجحين في السنة الثانية في السلك الأول، أو الحاصلين على شهادة السلك من إحدى إجازات التعليم الجامعي. ويستفيدون خلال دراستهم من تكوين أساسي في مادة تخصصهم، وتكوين تربوي بشقيه النظري والتطبيقي بالإضافة إلى تكوين تكميلي يركز على اللغة الوطنية والثقافة الإسلامية وإحدى اللغات الأجنبية.

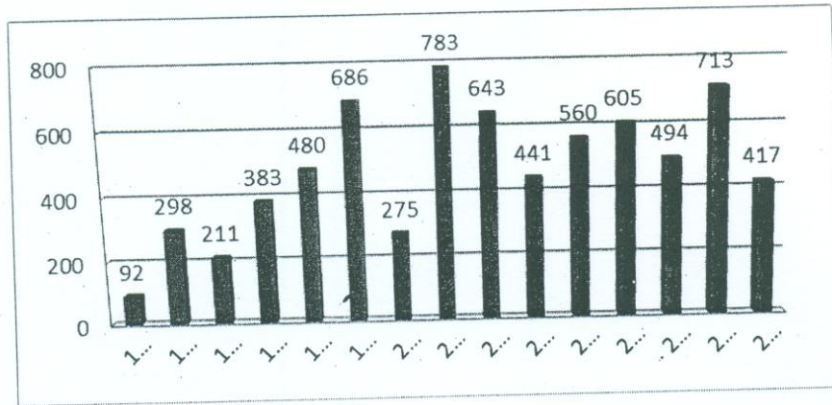
¹ - بالمرسوم رقم 2-88-293 الصادر في 5 غشت 1989 بالجريدة الرسمية، عدد 4020، بتاريخ 1989/11/15

² - بالمرسوم رقم 2-88-293 الصادر في 5 غشت 1989 بالجريدة الرسمية، عدد 4020، بتاريخ 1989/11/15

³ - نفس المرسوم، المادة 17.

عبد النور صديق وعبد العزيز باحو

سلك الأهلوية التربوية: يلج المدارس العليا لتكوين أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي، بعد اجتياز مباراة، خريجو الكليات الحاصلون على شهادة الإجازة. ونظرا لكونهم يتوفرون على معرفة نظرية بمواد تخصصهم، فإن الناجحين منهم في مباريات الولوج يتلقون، في تلك المدارس، تكويننا عمليا وبيداغوجيا وديداكتيكيا بالأساس، وذلك لمدة سنة واحدة.



مبيان رقم 2: تطور أعداد خريجي المدارس العليا للأساتذة (سلك الأهلوية التربوية) ما بين 1994-2008

سلك التبريز: أما تكوين الأساتذة المبرزين، فإنه يستغرق سنتين يتم خلالها التحضير لمباراة التبريز الوطنية. ويلج هذا التكوين بعد اجتياز مباراة ولوج التحضير للتبريز-الطلبة الحاصلون على الإجازة، وأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي الممارسون. ومع الإصلاح، أصبح تكوين المبرزين يشمل تكويننا مدته 3 سنوات، وذلك ضمن برنامج تكوين مندمج بالمدارس العليا. وتفتح مباراة ولوج هذا التكوين في وجه الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسات الجامعية العامة، وطلبة الأقسام التحضيرية للمدارس العليا، وأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي الذين يتوفرون على 4 سنوات من الأقدمية. هذا ويسمح للحاصلين على الماستر اجتياز مباراة الحصول على شهادة أستاذ مبرز.

1- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): حالة منظومة التربية والتكوين، الجزء الرابع، هيئة التدريس، التقرير السنوي، ص 32.

جدول رقم 2: تطور أعداد خريجي (شعبة التبريز) إلى غاية 2008¹

الشعب	تاريخ الإحداث	عدد المتخرجين
الرياضيات	1986-1985	316
الفيزياء	1986-1985	319
الفرنسية	1995-1994	253
التربية البدنية	1991-1990	235
العلوم الطبيعية	1992-1991	109
الترجمة	1992-1991	55
البناء الميكانيكي	1990-1989	58
الصنع الميكانيكي	1990-1989	40
الهندسة الكهربائية	1994-1993	84
الاقتصاد والتسيير	2001-2000	92
اللغة العربية	2003-2002	91
الفلسفة	2005-2004	20
المجموع		1672

وهكذا أصبحت المدرسة العليا للأستاذة تضم ثلاثة أسلاك وهي: السلك الأول للتكوين العام، ومدة الدراسة به سنتان، السلك الثاني للتكوين الأساسي والتربوي، ومدة الدراسة به سنتان، السلك العالي، ويشتمل على ثلاث شعب:

شعبة تكوين أساتذة السلك الثاني للتعليم الثانوي، وتبني للحصول على شهادة الأهلية للتعليم الثانوي (السنة الخامسة سابقا)، شعبة تكوين المبرزين، وتبني لمباراة التبريز،
 ✓ شعبة السلك الثالث، وتبني للحصول على شهادة الأهلية للتدريس بمؤسسات تكوين الأطر التعليمية، وشهادة السلك الثالث².

¹ - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): حالة منظومة التربية والتكوين، ص 31.
² - الباب الرابع تنظيم التكوين المادة 16، مرسوم 1978.

جدول رقم 3: مواصفات ولوح المدارس العليا للاستاذة

المسلك	الشعبية	مدة التكوين	سنة التخرج	مواصفات المترشحين
المسلك الأول للتكوين العام	المسلك العام	سنتين	الأول	- حملة شهادة البكالوريا أو شهادة معترف بمعادلتها لها على ألا يتجاوز سن المترشحين 30 سنة في تاريخ قبولهم بالمدرسة، ولا يطبق هذا الحد من السن على المترشحين من المواطنين.
	المسلك الثاني للتكوين الأساسي والتربوي	سنتين	الأول	- الناجحون في السنة الثانية من المسلك الأول للتعليم العام للمدارس العليا للاستاذة.
المسلك الثاني للتعليم العالي	شعبية التبريز للتعليم الثانوي	سنة واحدة	سنتين	- حملة شهادة المسلك الأول من إحدى إجازات التعليم أو شهادة معترف بمعادلتها لها.
		3 سنوات	الأول	- أستاذة المسلك الأول للتعليم الثانوي البالغين الرتبة الثانية على الأقل من درجتهم.
		سنة واحدة	الثاني	- حملة إجازة طبيعية أو دبلوم مهندس التطبيق أو شهادة معترف بمعادلتها لإحداهما.
		3 سنوات	الأول	- تلامذة السنة الثانية من الأقسام التحضيرية للمدارس العليا أو المتوفرون على تكوين معادل.
المسلك العالي	شعبية التبريز للتعليم الثانوي	سنتين	الثانية	- حملة شهادة المسلك الأول من التعليم العالي اللازمة للتخصص المطلوب بعد دراسة ملفاتهم الجامعية.
		سنة واحدة	الثانية	- أستاذة المسلك الثاني للتعليم الثانوي الحاصلين على إجازة طبيعية أو دبلوم المدارس العليا للاستاذة أو المتوفرون على 4 سنوات من العمل الفعلي يحدد الصيغة فيها 3 سنوات كرسامين.
		سنة واحدة	الثانية	- المساعدون المتوفرون على سنتين من العمل الفعلي بمؤهلات تكوين الأطر التعليمية.
المسلك الثالث	شعبية المسلك الثالث	3 سنوات	الأول	- حملة دبلوم الدراسات العليا أو ما يعادلها.
		3 سنوات	الثانية	- أستاذة المسلك الثاني للتعليم الثانوي الرسميين الحاصلين لإجازة تعليمية أو لشهادة المسلك الثاني للمدارس العليا للاستاذة أو شهادة معترف بمعادلتها والمؤفرون على أربع سنوات من الأقدمية بهذه الصيغة.
		3 سنوات	الثانية	- المساعدون الرسميون والمتوفرون على سنتين من العمل بمؤهلات تكوين الأطر التابعة للوزارة.

عبد الكريم المصطفى (2016): المدرسة العليا للاستاذة بالرباط دراسة تاريخية تحليلية، تقرير عن التدريب المؤهلي، مجلة إنشائية خاصة بالتدريب التربوي، المسلك الجامعي للتربية، تربية التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للاستاذة بالرباط

ج- الفترة ما بين 1989-1998

اتسمت المرحلة ما بين 1989 و 1998 بعدم وجود رؤية واضحة واستراتيجية للتكوين، مع ما طبع هذه المرحلة من ارتجالية في تحديد نوعية ومدة التكوين، وأخيرا غياب البحوث العلمية.

خلال التسعينيات دخلت هذه المؤسسات في مرحلة من الركود والأزمة لأسباب كثيرة: منها التشيع الحاصل في عدد الأساتذة العاملين بالتعليم الثانوي، وضعف المناصب المالية المخصصة لهذه الفئة (فترة التقشف)، وتقزيم مهامها بحصرها في التكوين الأساس وبحرمانها من بنيات البحث العلمي، والتميش الممنهج لهذه المؤسسات من طرف الوزارة الوصية، وهو ما تجسد أساسا في عدم إشراكها في مشاريع الإصلاح التربوي والجامعي ما بين 2000 و 2007، بل وصل الأمر إلى حرمان هذه المؤسسات من كل أشكال الدعم المالي والتقني والبيداغوجي المخصص لهذا الإصلاح بعد صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وأمام هذه الوضعية المتأزمة، تكتلت أطر هذه المؤسسات وأنشأت لجنة للتنسيق بتعاون مع النقابة الوطنية للتعليم العالي وضغطت من أجل إلحاقها بالجامعات، كما تنص على ذلك إحدى مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وبعد نضال طويل (2004-2007) ومسار عسير تم نقل هذه المدارس إلى الجامعات بموجب القانون 47-08 الصادر سنة 2009.

ثانيا: المدرسة العليا للأساتذة كمؤسسة للبحث والتكوين

2- الإطار العام لنقل المدارس العليا للأساتذة إلى الجامعة

بعد فترة الأزمة التي عاشت على وقعها المدرسة العليا للأساتذة خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة والتي سبقت الإشارة إليها سابقا، وبناء على التطورات والإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية المغربية، والمتجلية في إقرار مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، وكذا المخطط الاستعجالي سنة 2009، عرف القانون المنظم للمدارس العليا للأساتذة تغييرا جذريا، إثر صدور الظهير الشريف رقم 1.09.100 الصادر في 6 رجب 1430 (29 يونيو 2009) بتنفيذ القانون رقم 47.08 المتعلق بنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعات، حيث أشارت المادة الأولى من القانون 47.08 إلى "تنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعات. وتنقل إلى كل جامعة المدرسة العليا للأساتذة التي توجد في دائرة نفوذها التربوي. وتحدد قائمة المدارس المذكورة

والجامعات التي ستنقل إليها بنص تنظيمي". وهكذا تم إلحاق المدرسة العليا للأساتذة بالرباط بجامعة محمد الخامس، وأصبحت بالتالي مؤسسة جامعية تسري عليها القوانين التنظيمية التي تنظم عمل هذه المؤسسات بعدما كانت تتبع لوزارة التربية الوطنية في السابق.

أما عن المهام التربوية والتكوينية والعلمية الجديدة التي ستضطلع بها هذه المؤسسة فيؤكد الظهير الشريف، الذي بموجبه تم إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعات في مادته الخامسة، "تستمر المدارس العليا للأساتذة في أداء مهام التكوين الأساسي والتكوين المستمر والبحث التربوي، تلبية لحاجيات قطاع التربية الوطنية في إطار تعاقدية بين هذا القطاع والجامعة المعنية بالنقل" ونستشف من خلال هذه المادة بأن المدرسة العليا للأساتذة بالرباط ستستمر في أداء المهام السابقة من تكوين أساسي ومستمر لفائدة أساتذة التعليم في مختلف التخصصات، والقيام بمهام البحث العلمي والبيداغوجي، تلبية لحاجيات ومتطلبات قطاع التربية الوطنية، وذلك في إطار تعاقدية بين وزارة التربية الوطنية وجامعة محمد الخامس بالرباط (التعليم الجامعي).

وينقل المدارس العليا للأساتذة إلى الجامعات سنة 2009 تحولت إلى مؤسسات جامعية في إطار النظام الثلاثي LMD "إجازة - ماستر - دكتوراه". وهو ما فتح أمامها آفاقا أرحب، حيث أضحت تهتم بالتكوين الأساس العلمي والبيداغوجي للطلبة قصد إعدادهم لولوج سوق الشغل في قطاع التربية والتكوين. هذا بالإضافة إلى فتح مجال البحث العلمي أمامها باستحداث سلكي الماستر والدكتوراه فيها ما بين 2012 و2016.

3- الوظائف الجديدة للمدرسة العليا للأساتذة بالرباط

أطلق على المسالك المتواجدة بالمدرسة اسم المسالك الجامعية للتربية، ويستغرق التكوين بها 3 سنوات (مستوى الإجازة). وتعتمد هذه المسالك على الوحدات المعمول بها في المسالك الجامعية الحالية حسب تخصصات المواد، كما تعتمد على وحدات بيداغوجية. وتركز هذه المسالك الجامعية للتربية على تعدد التخصصات.

وأضحت هذه المسالك مصدرا ومنطلقا للتوظيف بالنسبة للمؤسسات التربوية، وخصوصا المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي أنشئت سنة 2012، والتابعة لوزارة التربية الوطنية كما أصبحت تغذي شبكات أخرى كالتكوين بالمقاولات، وقطاع التعليم الخصوصي.

تضم المدرسة العليا للأساتذة بالرباط عدة تكوينات وتخصصات حيث نجد الإجازات التعليمية أو ما يسمى أيضا بالمسالك الجامعية للتربية (مدة التكوين 3 سنوات بعد البكالوريا)، أو تكوينات أخرى في نفس الإطار مفتوحة أمام الطلبة (Bac+2) حيث مدة التكوين سنة واحدة، أو إجازات مهنية LP، أو سلك الماستر المتخصص (المفتوح أمام حملة الإجازة)، أو مباريات تكوين 10000 إطار تربوي (المفتوحة أمام حملة الإجازة).

جدول رقم 4 : لائحة بأسماء التكوينات المعتمدة بالمدرسة العليا للأساتذة بالرباط¹⁵⁶

المسالك الجامعية للتربية (الإجازة المهنية التربوية)

سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	Physique-chimie (FUE –PC)
3 سنوات	إجازة مهنية تربوية	Sciences de la vie et de la terre (SVT)
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	Formation des métiers d'enseignement de français
3-2-1 سنوات	إجازة مهنية تربوية	licence d'enseignement des mathématiques (LEM)
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	Technologie du multimédia et du Web (TMW)
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	Teaching English to speaker of other language
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	FUE-HG المسلك الجامعي للتربية في التاريخ والجغرافيا
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	الإجازة المهنية: تدريس الأجناس الأدبية ومرجعيات التحليل
سنة واحدة	إجازة مهنية تربوية	الإجازة المهنية: ديداكتيك النص الأدبي واللغوي - دنال -
الإجازة المهنية غير التربوية		
سنة واحدة	إجازة مهنية	Cartographie géologique et géomantique (C2G)
سنة واحدة	إجازة مهنية	Chimie industrielle – génie des procédés (CIGP)
3 سنوات	إجازة مهنية	Technique physique des ingénieries (TPE)
الماستر والماستر المتخصص		

¹⁵⁶ - الموقع الإلكتروني للمدرسة www.esnrabat.ma

بالبحث البيداغوجي وإحداث مراكز "التحضير التأهيلي للتبريز"¹⁵⁸، كما يقترح أصحاب هذا الرأي إلحاق الموارد البشرية بالمدارس العليا - والتي راكمت خبرات مهمة فيما يخص تكوين أساتذة السلك الثانوي والمبرزين- بالمراكز الجهوية بعد إلحاق هذه الأخيرة بالجامعات المغربية، وهو المطلب التي لا زال يناضل من أجله أطر هذه المراكز إلى اليوم بهدف توحيد وتجميع الجهود للرقى بمهنة تكوين الأطر التربوية المغربية.

وهكذا يجمع أصحاب هذا الطرح على أن استمرار المدارس العليا إلى جانب المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين يشكل تضاربا في الاختصاصات والمهام بين المؤسسات، كما يؤدي إلى هدر الكثير من المال والجهد، إذ لا يعقل أن تقوم المدارس بتكوين طلبة في مهن التدريس من خلال اعتماد عدة مسالك تربوية وإرسالهم فيما بعد إلى المراكز لتلقي نفس التكوين تقريبا.

1- دمج هذه المؤسسة مع أخرى مشابهة نظير كلية علوم التربية والمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

يؤكد بعض الفاعلين في الميدان خاصة بعض رؤساء الجامعات ومدراء المدارس العليا للأساتذة والمراكز الجهوية للتربية والتكوين على أن الحل الأمثل لتصحيح وضعية المدارس العليا للأساتذة هو دمجها مع مؤسسات متشابهة نظير كلية علوم التربية بالنسبة للمدرسة العليا للأساتذة بالرباط¹⁵⁹، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالنسبة لباقي المدارس الأخرى، واقتراح تسمية جديدة تتأرجح بين "كلية علوم التربية" أو "المدارس العليا لتكوين الأطر التعليمية والتربوية" مع إلحاق هذه المؤسسات بالجامعات. كما سيساعد هذا الإدماج على حل إشكالية الأطر العليا والكفاءات وبالعديد الكافي لتجويد التكوينات داخل المؤسسات المقترح إحداثها بعد الإدماج.

2- تعزيز مكانة واستقلالية هذه المؤسسة

يتشبت فريق ثالث -ويضم الأطر التعليمية والإدارية بهذه المؤسسات- بضرورة تعزيز استقلالية المدارس العليا للأساتذة والحفاظ على هويتها كمؤسسات جامعية ذات الاستقطاب المحدود، واستغلال الخبرات التي راكمتها في ميدان تكوين الأطر التربوية بالسلك الثانوي، وتطوير البحث العلمي التربوي. ويدعو أصحاب هذا الطرح إلى دعم هذه المؤسسات بالموارد

¹⁵⁸ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي(2014): تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2013)، المكتسبات والمعوقات والتحديات، التقرير التحليلي، ص 35.

¹⁵⁹ - تم طرح هذا الرأي من طرف مجلس جامعة محمد الخامس في إحدى دوراته المنعقدة برحاب الجامعة.

المادية والبشرية واللوجستكية، للاستمرار في القيام بالمهام الجديدة التي أنيطت بها بعد إلحاقها بالجامعات.

خاتمة

تعتبر المدرسة العليا للأساتذة، في أصلها الفرنسي، جوهره التاج في التعليم العالي لما بعد الثورة الفرنسية، فقد ترعرعت فيها مختلف الأطروحات المعتملة في المشهد الثقافي الفرنسي في القرن العشرين ومساهماتها في تجديد الفكر الإنساني عامة، في شقيه العلمي والأدبي، تبقى إحدى العلامات المميزة لمدرسة تعتبر الأكثر احتراماً في أوروبا، لذلك فإن إدماج المدرسة العليا للأساتذة في المغرب في الجسم الجامعي يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن يتطلب ذلك الإقدام على إجراءات من نفس الجنس، لجعل هذه المدارس تحظى بمكانتها البحثية الحقيقية، منها وضع ضمانات تُرسخ استقلاليتها وتضمن لها تميزها عن باقي الكليات، ثم إيلاؤها الأولوية من الناحية الاقتصادية واللوجستكية، لتتمكن فرق البحث فيها من الاشتغال بعيداً عن كل إكراه (يكفي أن نقول أن عدة مؤسسات منها تعاني من خصاص كبير في الأطر وفي الموظفين)، وأيضاً تشجيع كل مدرسة عليا على بناء خصوصيتها، كما هو الحال في فرنسا.

البيبليوغرافيا

- ❖ المرسوم الوزاري رقم 2-78-459 بتاريخ 28 شتنبر 1978 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3440 بتاريخ 04 أكتوبر 1978.
- ❖ المرسوم رقم 2-88-293 الصادر في 5 غشت 1989 بالجريدة الرسمية، عدد 4020، بتاريخ 1989/11/15
- ❖ المرسوم رقم 672-11-2 صادر في 27 محرم 1433 (23 ديسمبر 2011)
- ❖ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2014): تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2013)، المكتسبات والمعوقات والتحديات، التقرير التحليلي
- ❖ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): حالة منظومة التربية والتكوين، الجزء الرابع، هيئة التدريس، التقرير السنوي.
- ❖ المملكة المغربية، مجلس النواب (2009): تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول مشروع القانون رقم 47-08 يتعلق بنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعة.
- ❖ العثماني، عبد الكريم (2016): المدرسة العليا للأساتذة بالرباط دراسة تاريخية تحليلية، تقرير عن التدريب الميداني: معالجة إشكالية خاصة بالتدريب التربوي الميداني، المسلك الجامعي للتربية: تدريس التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بالرباط.